

البند 6 من جدول الأعمال

"تطبيق مبادئ الحكامة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"

"تعزيز مبدأ الحكامة الفعالة المتعلق بالمشاركة في دعم أهداف التنمية المستدامة"

من إعداد نجاة زروق، رولف أتر، جورا نيمك وشريفة شريف، أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

31-27 مارس 2023

1- الخلفية و المرجعية

- ❖ **مبدأ المشاركة :** لكي تكون هناك دولة فعالة، يجب أن يشارك الجميع و بنشاط في الأمور التي تؤثر عليهم بشكل مباشر وأن تتاح لهم فرصة التأثير في السياسات العامة.
- ❖ هو مبدأ أساسي **من بين 11 مبدأ للحكامة الفعالة** من أجل التنمية المستدامة التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2018.
- ❖ تعد المشاركة **في صميم و صلب برنامج التنمية المستدامة لعام 2030** وهي مدرجة في العديد من الأهداف والغايات.
- ❖ منذ الدورة الأولى (2002)، كانت المشاركة **دائمًا في قلب جدول أعمال ومداولات لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة –CEPA-**
- ❖ السياق العالمي الحالي المتسم بالعديد من الأزمات متعددة الأوجه والأبعاد، غالبًا بسبب عدم المشاركة في صنع القرار.

2- وجود تعريفات مختلفة تؤدي إلى الخلط بين المفاهيم، و أنماط متنوعة للمشاركة العامة

أحد أشهر الأنماط لشيري أرنشتاين (Sherry Arnstein) «سلم مشاركة المواطن» (1969)

- من "عدم المشاركة"، من خلال التلاعب والعلاج،
- إلى "الرمزية"، من خلال الإعلام والتشاور والاسترضاء،
- إلى "سيطرة المواطن"، من خلال الشراكة والتفويض ومراقبة المواطن.

3- أسباب و دواعي تعزيز المشاركة

❖ المشاركة حق من حقوق الإنسان، وهي ضرورية لبناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود.

❖ لها مكانة مركزية في القانون الدولي، محصنة بالعديد من الصكوك و المواثيق الدولية والإقليمية و الوطنية المختلفة، لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة.

❖ المشاركة حجر الزاوية في ديناميكية التنمية المستدامة بأكملها للعالم الذي نريد.

أهمية المشاركة العامة في تعزيز وترسيخ
الحكامة الفعالة
(الفعالية، المساءلة، الشمولية)
(Effectiveness, Accountability, Inclusiveness)

فالعالم الذي نريده
يتطلب منا جميعا
تعبئة نشطة
من طرف جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة
لعدم ترك أي أحد خلف الركب

تساهم المشاركة العامة في
بناء الدول المستدامة
ركيزة للديمقراطية، لبناء دول
سلمية ومستقرة
ولتعزيز التنمية المستدامة
و الصامدة

اعتبارات أخرى
تكمن وراء
الحاجة إلى
تعزيز المشاركة
العامة

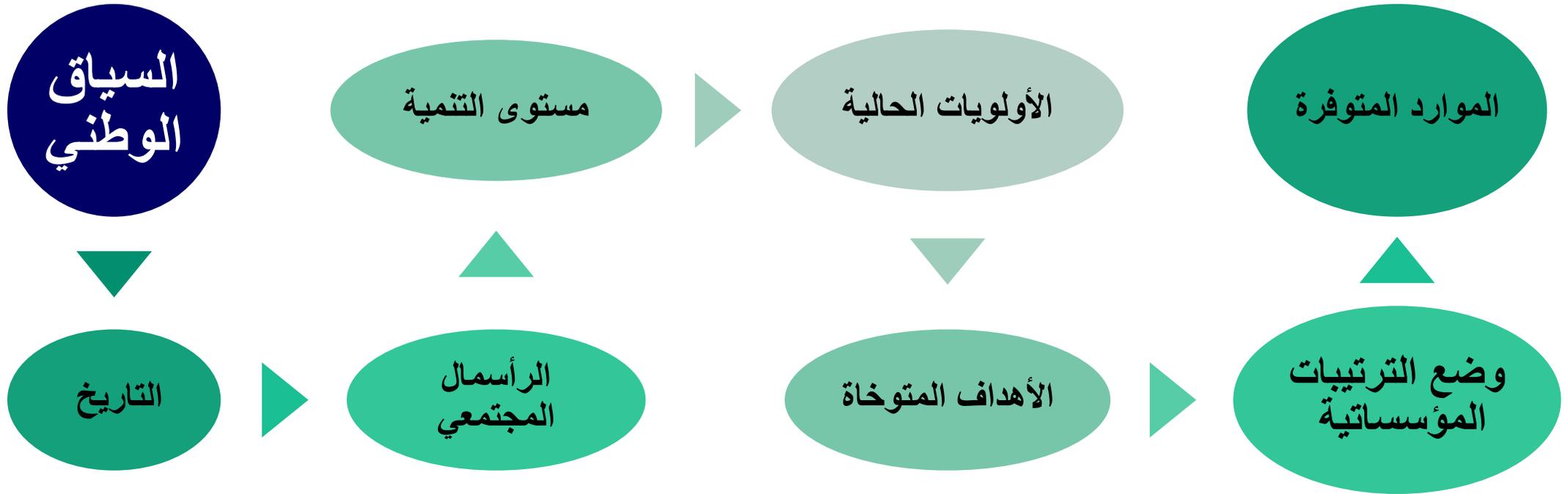
رافعة أساسية لتمكين جميع
الفاعلين وأصحاب المصلحة
على المستوى دون الوطني
لزيادة الثقة في هذه المؤسسات
العامة، لتحسين جودة الخدمات
العامة، لتعزيز رفاهية السكان
والمواطنين والمجتمعات

4- الضرورة و الاستعجال لخلق بيئة مواتية للمشاركة العامة

- ❖ لقد أصبح من الملح خلق بيئة مواتية ومشجعة وجذابة للمشاركة العامة لاستعادة الأمل وإعادة بناء الثقة في القادة والمؤسسات العامة.
- ❖ لمواجهة و التعامل مع عالم الأزمات المتعددة التي تهدد النظام والسلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والرفاهية والتنمية المستدامة.
- ❖ مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أنه لا توجد صيغة مثالية، أو وصفة معجزة، أو نهج فريد صالح في كل مكان وفي كل زمان.
- ❖ و تقدم الوثيقة بعض المكونات من أهمها الإرادة السياسية، تغيير العقليات، جهود يومية مستمرة على جميع مستويات الحكامة، رسمة الإصلاحات، الاستثمار في التربية المدنية مع اعتبار أن المواطنين و المواطنات ليسوا فقط مجرد دافعي ضرائب وناخبين ومستهلكين للخدمات العامة!

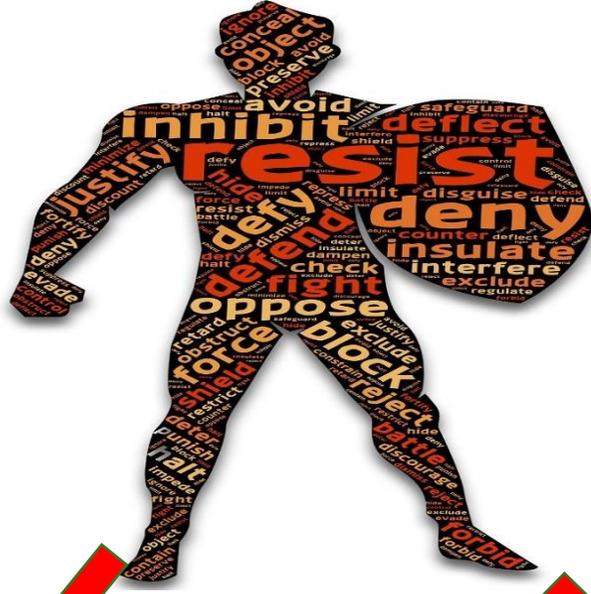
5- المشاكل والمعوقات الرئيسية التي تواجه المشاركة العامة

يمكن تنفيذ المشاركة العامة بطرق مختلفة، اعتمادًا على:



يجب أن تستند المشاركة العامة إلى إطار مفاهيمي شامل يتضمن جميع الأبعاد لإنجاح المشاركة العامة :

يحدد على الأقل القضية (أو القضايا) التي يجب معالجتها، تعريف السلطة / المؤسسة (المؤسسات) المسؤولة والمعنية، الأسباب وتحديد كميا مدعما بالإحصاءات والوثائق والمراجع، أصحاب المصلحة ذوي الصلة الذين يحتاجون إلى المشاركة، بما في ذلك مجموعات الاهتمامات الخاصة والفئات الضعيفة، مع مراعاة الفجوات المتعددة بين المناطق الحضرية والقروية، تحديد أهداف المشاركة بوضوح، تحديد شكل العملية التشاركية : التاريخ، والمكان، والنقل، واللغة المستخدمة، وطرق المشاركة، والمعلومات والتوثيق، وتوفير الميسرين للمشاركة، وما إلى ذلك ...



السيطرة على المعلومات التي يجب إيصالها إلى السياسيين والقادة وأصحاب القرار	تنفيذ ومراقبة الموارد الإدارية والمالية	يقرر ما إذا ستأخذ بعين الاعتبار أم لا آراء ومساهمات المواطنين	يحدد درجة المشاركة ومن يجب أن يشارك
--	---	---	-------------------------------------

<https://islean-consulting.fr/fr/transformation-digitale/anticiper-resistance-changement-transformation-digitale/>

تواجه المشاركة العامة العديد من العقبات، بما في ذلك:

❖ وجود أشكال مختلفة من مقاومة التغيير والمشاركة في الحياة السياسية والعامة من بعض القادة والسياسيين والأحزاب السياسية وموظفي الخدمة المدنية، إلخ...
❖ يُنظر إلى المشاركة العامة على أنها مخاطرة بفقدان أو تقليل السلطة و النفوذ.

❖ تقديم الحجج المختلفة لرفض أو منع المشاركة العامة: عدم اهتمام المواطنين، أو المواطنون "لا يفهمون ما نحن بصدده مناقشته"، "إنها مضيعة للوقت والموارد!".

❖ وقد تفاقمت مثل هذه السلوكيات خلال جائحة كوفيد-19 وحالات الطوارئ الصحية.

❖ **بدون الوعي والتحسيس و التدريب والإعداد، يمكن للموظف العمومي أن يكون عقبة خطيرة أمام المشاركة العامة الفعالة.**

اعتمادًا على السياق الخاص بكل بلد و مستوى الديمقراطية و التنمية، هناك كذلك العديد من التحديات الهيكلية والاقتصادية قد تعرقل المشاركة العامة، قد تؤدي إلى :

❖ عدم الثقة الموجودة بين المؤسسات العامة والمواطنين،

❖ تراجع المشاركة السياسية وتطور الحركات المتطرفة والشعبوية، ولا سيما بين الشباب.

❖ شعور المواطنين أن آرائهم وأولوياتهم لا تؤخذ بعين الاعتبار بجدية، وبالتالي عدم مشاركتهم.

تتطلب المشاركة العامة كذلك استراتيجيات وخطط عمل
وترتيبات مؤسسية وآليات تنفيذ وأدوات وطرق
وأشكال مختلفة لتحسينها بيئة مواتية شمولية
و لتحقيقها بفعالية على أرض الواقع

تعزيز
و
ترسيخ الحكامة
الفعالة
على جميع
المستويات



تبني
أولويات
مختلفة

الترتيبات
المؤسسية

الاستراتيجيات

المقاربات

الميكانيزمات

الأدوات

7- تحديد و تدوين و توثيق أفضل الممارسات الموجودة، كمصدر للإلهام



8- الاستنتاجات والتوصيات



- لا يمكن تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 إلا إذا قام القادة والسلطات و الموظفون بإشراك السكان و كافة الفاعلين و أصحاب المصلحة بشكل صحيح، لا سيما على المستوى دون الوطني

- فاللامركزية والحكومات المحلية و الجهوية هم المستوى الأنسب لتنفيذ المشاركة العامة للسكان :

- ❖ ليصبحوا بالتالي لاعبين ملتزمين ونشطاء في ديناميكية التنمية المستدامة ؛
- ❖ الذين يتم الاستماع إليهم واحترامهم وأخذ احتياجاتهم وأولوياتهم بعين الاعتبار؛
- ❖ سيتم تعزيز شعورهم بالانتماء ؛
- ❖ سيتم اكتساب دعمهم والتزامهم بالقرارات والسياسات العامة، لا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة و التغيرات المناخية.
- ❖ سيتقنون في القادة و في المؤسسات العمومية.

بعض التوصيات...